

تعاطي المخدرات وإدمانها يهدّدان الأسرة التونسية

تفعيل آليات التربية في المنزل سلاح لدى الحكومة للتصدي للظاهرة



سهولة الحصول على المخدرات تخلق مجتمعا مدمنًا

ودعم قدراتها، إلى جانب تحقيق الرفاه الأسري والتنمية المستدامة لكافة أفراد الأسرة“.

وأضافت أن الحفاظ على جو من الهدوء والسلام والسعادة والحب داخل الأسرة، وحل الخلافات الزوجية بعيدا عن الأطفال والمراهقين، وغرس القيم والمثل العليا لدى الأبناء، وتعزيز الوعي لديهم ومساعدتهم على بناء شخصياتهم بشكل متوازن، من شأنها أن تقيهم من السقوط في فخ التعاطي، مشيرة إلى أن مرحلة ما بعد التوقف عن تعاطي المخدرات والإدمان تحتاج إلى مستويات عدة من المساعدة“.

وأكدت الورغي أن المرافقة النفسية المتخصصة للتفكير في طريق أفضل للخلاص من هذه الآفة وعدم العودة لها، وتعلم مفاهيم أساسية عن طريق الحياة الصحية، وكيفية خلق مجالات جديدة في حياتهم، تساعد على خوض هذه التجربة بنجاح، وتهيئهم للمصاعب المتوقعة في الفترات الأولى للتوقف.

وأشارت الورغي إلى أنه من بين أشكال المرافقة النفسية إعادة دمج الفرد في المجتمع بعد التعافي من مرض الإدمان، وتهيبته سلوكيا للتصرف بعقلانية في جميع المواقف خصوصا لعدم العود، وتأهيل الأسر للإلام بدورها في رعاية المتعافين من الإدمان، وكذلك تمكين أسر المدمنين من الالتحاق بدورات تدريبية للتعامل مع المدمن المتعافي عند عودته إلى أسرته بشكل إيجابي وقابل.

الأسرة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن إلى أن الوقاية من الإدمان تتطلب دعم الحوار الهادف داخل الأسرة من خلال الإنصات للأبناء والتعرف عن قرب على مشاغلهم وتطلعاتهم.

وقالت الورغي لـ“العرب“، “إن البقطة ومراقبة سلوك الأبناء من خلال التفاعل معهم خاصة في سن المراهقة، والتعرف عن قرب على أصدقائهم المقربين، وكيفية التواصل معهم ومنح الثقة للأبناء عبر تشريكهم في مسارات صنع القرار داخل الأسرة والتشجيع على ممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية من خلال إدماجهم في الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية، من شأنها أن تحد من انتشار الظاهرة“.

كما اعتبرت أن المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة والخطة الوطنية الخماسية 2018-2022 في 08 مايو 2019، تننزل في إطار تدخل الوزارة لمكافحة الظاهرة من منظور أسري.

وقالت الورغي “إن هذه الاستراتيجية التي تعد أول استراتيجية قطاعية في هذا المجال، تهدف إلى تطوير المنظومة التشريعية في مجال الأسرة تدعيا للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ودعم وظائف الأسرة وإكسابها النجاعة والفاعلية وتعزيز أدوارها والعلاقات داخلها ومع محيطها الخارجي، وتمكين الأسر ذات الوضعيات الخاصة ومرافقتها

للمخدرات بطريقة غير مباشرة، من ذلك الرقم الذي تم تداوله منذ 4 سنوات والذي أكد أن 84 بالمئة من شباب تونس استهلكوا المخدرات ولو لمرة واحدة.

وأضاف نصر، “إن التطبيع مع الظاهرة السلبية جعلها تنتشر بشكل مكثف خاصة مع الأزمة التي عرفتها البلاد بعد ثورة 2011، مما جعل الأسرة تشهد نوعا من التفكك إضافة إلى تراجع دورها التقليدي في رعاية أفرادها وإيكاله إلى مؤسسات أخرى“.

بدوره، اعتبر معاذ بن نصير أستاذ علم الاجتماع، أن ما عاشته البلاد بعد الثورة من فوضى وانفتاح للحدود، سهل دخول المواد المخدرة إلى التراب التونسي، مشيرا إلى أن تسريب كميات كبيرة من المواد المخدرة خلال السنوات الأخيرة جعل ثمنها زهيدا.

وقال إن “الشباب يقع في فئائية التآثر والتأثير ضمن دائرة الأتراب والأصدقاء“، معتبرا أن نظرية الانتماء للمجموعة، تؤدي ببعض المراهقين إلى السقوط في فخ مثل هذه الممارسات والسلوكيات، وذلك تحت غطاء التحضر والتمدن، وفق اعتقادهم.

وأكد بن نصير أن تخلص الشباب من براثن الإدمان، يتطلب دمج أخصائيين في علم النفس وعلم الاجتماع داخل المدارس والمعاهد، لكي تتم عملية الاستباق لحالات الإدمان، إلى جانب استعادة العائلة لدورها المحوري في المراقبة المستمرة للأبناء. كما أشارت مليكة الورغي مديرة شؤون

على تفعيل آليات ومناهج التربية الوالدية المتوازنة، بما يضمن التصدي لهذه الآفات والمشكلات الاجتماعية التي أصبحت تهدد الاستقرار والتماسك الأسري والأمن القومي.

من جهته أكد الخبير في علم الاجتماع سامي نصر، أن ظاهرة تعاطي المخدرات أصبحت من الظواهر الملقة بشيرة إلى أنها أصبحت غير قادرة على مجابهة هذا الوضع وهو ما يستوجب التدخل العاجل لإيجاد آليات وبرامج وخططا تنموية لمواجهة الأوضاع المستجدة، حفاظا على استقرارها وتوازنها وموقعها كمؤسسة اجتماعية أولى.

وأضافت “لعل تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة، باعتبارها محور السياسات التنموية المستدامة، يعتبر مكسبا من شأنه أن يساهم بدرجة أولى في تطوير العقلية وتنوعية الأسر للأوضاع التدرجية على تنامي هذه الظاهرة وتحقيق النهوض بأفراد هذه الفئة الهشة، وتأهيلهم ورفع درجة الوعي لديهم“.

وأكدت العبيدي أن مجال مقاومة ظاهرة الإدمان على المخدرات في تونس يشهد عدة نقائص أهمها عدم توفر مركز لتأهيل المدمنين والمتعاطين للمخدرات وهيكل خاص يرصد هذه الظاهرة، مشيرة إلى أن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تعمل من خلال الجانب الوقائي لمختلف أفراد الأسرة

لديهم“. وأكدت العبيدي أن مجال مقاومة ظاهرة الإدمان على المخدرات في تونس يشهد عدة نقائص أهمها عدم توفر مركز لتأهيل المدمنين والمتعاطين للمخدرات وهيكل خاص يرصد هذه الظاهرة، مشيرة إلى أن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تعمل من خلال الجانب الوقائي لمختلف أفراد الأسرة

تعيش الأسرة التونسية، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، عديد الإشكاليات خاصة في ما يتعلق بمعضلة السلوكيات السلبية التي تهدد أمن أفرادها وتماسكهم. ولعل تعاطي المخدرات والإدمان من بين المشاكل الاجتماعية التي تستوجب الانتباه لغاية التطويق، نظرا لما تفرزه هذه الظاهرة من مشكلات وما تفرضه على الأسرة من تحديات. وباعتبارها “الحاضن” للمدمن، تبقى الأسرة المتضرر الأول من هذه الظاهرة سواء كان المتعاطي زوجا أو أباً أو ابنا أو حتى بنتا.

المخدرات أو إدمانها بقدر ما هي الضحية.

هذا الطرح أكدته نزيهة العبيدي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن عندما أشارت إلى أن مظاهر التفكك الأسري وظهور حالات الانفصال والطلاق هي أساسا نتيجة لسلوك المتعاطي للمواد المخدرة والمتهمد عادة على سلطة الأبوين وسلطة المجتمع، موضحة أن الإدمان له كلفة اقتصادية إضافية تثقل كاهل ميزانية الأسرة إضافة إلى إهدار قدرتها المالية في العلاج وإعادة التأهيل. هذا إلى جانب ارتفاع الكلفة على المجتمع والدولة، كإهدار رأس المال البشري، وارتفاع الوفيات في صفوف المتعاطين، وارتفاع النفقات المتعلقة بعلاج المدمنين، وكلفة إحداث مراكز للعلاج والتأهيل لمتعاطي للمخدرات والمدمنين.

وقالت العبيدي، خلال ورشة حول أثر تعاطي المخدرات والإدمان على الأسرة والأمن القومي “إن كل هذه المعطيات من شأنها أن تساهم بشكل أو باخر في تردي الوضع الذي تعيشه الأسرة التونسية بدرجة مباشرة“، مشيرة إلى أنها أصبحت غير قادرة على مجابهة هذا الوضع وهو ما يستوجب التدخل العاجل لإيجاد آليات وبرامج وخططا تنموية لمواجهة الأوضاع المستجدة، حفاظا على استقرارها وتوازنها وموقعها كمؤسسة اجتماعية أولى.

وأضافت “لعل تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة، باعتبارها محور السياسات التنموية المستدامة، يعتبر مكسبا من شأنه أن يساهم بدرجة أولى في تطوير العقلية وتنوعية الأسر للأوضاع التدرجية على تنامي هذه الظاهرة وتحقيق النهوض بأفراد هذه الفئة الهشة، وتأهيلهم ورفع درجة الوعي لديهم“.

وأكدت العبيدي أن مجال مقاومة ظاهرة الإدمان على المخدرات في تونس يشهد عدة نقائص أهمها عدم توفر مركز لتأهيل المدمنين والمتعاطين للمخدرات وهيكل خاص يرصد هذه الظاهرة، مشيرة إلى أن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تعمل من خلال الجانب الوقائي لمختلف أفراد الأسرة

راضية القيزاني
كاتبة تونسية

أقيمت الأرقام الأخيرة تنامي منسوب العنف والانصراف والجريمة وحوادث الطرقات والانتحار وارتفاع نسب الطلاق وانتشار الأمراض المعدية وتهديد قيم المجتمع الأخلاقية والسلوكية جراء تعاطي المخدرات. وهو ما أشارت إليه بيانات احصاها منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي أكد على لسان منسقته العامة نجلاء عرفة، أن أغلب الجرائم التي ترتكب تكون تحت مفعول المخدرات بمختلف أشكالها، مشيرا إلى أن النفاذ إلى المخدرات يزيد في أشهر الصيف ويرتفع معه منسوب الجريمة.

وجاء في دراسة ميدانية أنجزتها وزارة التربية هي الأولى من نوعها في تونس من حيث شموليتها وحجم العينة المعتمدة في إنجازها، (حصلت “العرب“ على نسخة منها) أن 9.2 بالمئة من التلاميذ يتعاطون المخدرات، 17.4 بالمئة منهم مدمنون ويتوزعون حسب الجنس إلى 78 بالمئة من الذكور و22 بالمئة من الإناث.

وأشارت الدراسة إلى أن 76.1 بالمئة ممن شملتهم يعتبرون الحصول على المخدرات أمرا سهلا، مؤكدة أن نسبة 44.7 بالمئة من المخدرات تباع في المحيط السكني للمستهلك و34.2 بالمئة منها تباع بالقرب من المؤسسة التربوية و25.4 بالمئة تباع داخلها.

كما بين مسح عنقودي لسنة 2018 لعينة تقدر بـ11473 أسرة في تونس، أن نسبة تعاطي التبغ في صفوف المراهقين تصل إلى 42 بالمئة لدى الذكور، مقابل 5.3 بالمئة لدى الإناث ونسبة تعاطي الكحول تصل إلى 10.7 بالمئة لدى الذكور و0.3 بالمئة لدى الإناث.

وفي قراءة لبعض الأرقام الواردة في الدراسة، على غرار وضعية عيش المتعاطين في العائلة، تشير النسب إلى أن 89.1 بالمئة من المتعاطين يعيشون مع أسرهم، وأن 88.3 بالمئة منهم غير منفصلين و89.9 بالمئة من عائلاتهم وضعايات متوسطة وميسورة، وهو ما يؤكد أن العائلة ليست دائما السبب الرئيسي في اللجوء إلى تعاطي

لإدمان كلفة اقتصادية تثقل كاهل موازنة الأسرة إضافة إلى إهدار قدرتها المالية في العلاج وإعادة التأهيل

وقال نصر لـ “العرب“، “يجب التعامل مع هذه الظاهرة من خلال سوسيولوجيا القرص المتاحة، أي أن الحصول على مخدر القنب الهندي على سبيل المثال أصبح متاحا في تونس أكثر من الحصول على مواد غذائية تفقد من حين لآخر، مشيرا إلى أن جهازا كاملا يعمل على خلق مجتمع مدمن عن طريق الوفرة وسهولة الحصول على المنتج، وهو ما يجعل استهلاك المخدرات أمرا سهلا.

ولفت نصر إلى أن الأرقام المتدولة في وسائل الإعلام من شأنها الترويج

نهاية سعيدة مريحة للأعصاب

واحد ومسار مرسوم بعناية لبلوغ نهاية سعيدة، يمكن التواري خلف ستارته للهروب من آخر مشهد اغتيال لطير من بطور جنان الوطن الغافي على جحيم مستعر.

هناك غزارة في الإنتاج السينمائي، تجعل من المستحيل اللحاق بركبه أو حتى الاختيار الحر في مستوى أمن المشاهدة، لكننا في الأغلب نبقى أوفياء لأفلامنا القديمة التي سبق وأن شاهدناها مراراً وأطمانت نفوسنا إليها؛ أفلام نعرف أحداثها مسبقاً، نعرف مصائر أبطالها وحبكة حكاياتها وتفصيله فسائين بطلاتها بل ومسارات حواراتها، أفلام نخبها لأنها أصبحت جزءاً من ذكرياتنا، الجزء العزيز الذي لم نغادره حتى في أحلك الأوقات. لا يخلو هذا النوع من المشاهدة الرتيبة من تسلط مشاعر الحنين إلى الماضي ومحاولة البحث عن شيء لا ندرك ملامحه، شيء ما يقرن باماكن وأزمنة حقيقية ضاعت منا في زحمة أحداث حياتنا الصاخبة ولا يمكن أن تعود. يجلو لنا أن نهرب، أيضاً، من الخوض في تجارب جديدة وبينما نواظب على الاستمتاع بمشاهدة القصص ذاتها، فلن نطلب منا الأمر كثيراً، سوى الاسترخاء في مقاعدنا وانتظار النهايات التي نعرف. ساعتان

لدينا ما يكفي من وسائل الهروب الأخرى من واقع أوطاننا المصبوغ بمداد اليأس وحكايات الموت التي لا تنتهي، لكن أفضلها على الإطلاق هو الانزواء بعيداً عن عيون عوالم نشرات الأخبار والاستقرار في مقعد مريح في غرفة الجلوس لتناول فنان شاي وتقمص دور مشاهد بلبد، ينتقل بين خيارات المشاهدة في (نتفليكس) بخفة دم أنامل تبحث عن مخدر موضعي مؤقت للأعصاب المنهارة؛ مشاهد من فيلم كوميدي روماني أو خيال علمي يتحدث عن نهاية العالم يصلح لسهرات ليالي نهاية سنة كيبسة بالغة القمامة، أو مشهد من فيلم بالأسود والأبيض على قنوات الأفلام المحلية رتيب بخط

نصمى الصراف
كاتبة عراقية

ماذا ستختارون لسهرة هذا المساء، فيلم العطله (ذا هوليديا) لكاميرون دياز أم (بين الاطلال) لفاتن حمامة؟

ربما لا هذا ولا ذاك، ولا بأس من إعادة مشاهدة فيلم ديزني الكارتوني (الحسناء والوحش) بنسخته القديمة. كل يوم يتكرر السيناريو ذاته؛ بعد أن تنتهي من أعمال المنزل ويأتي موعد الالتفاف على المسؤوليات ومحاولة الهروب مؤقتاً من خانقها، حيث يقفز أماننا خيار مشاهدة التلفزيون.



هرب مؤقت من غمار المسؤوليات

ديكور

الألباستر يضيف فخامة على أرجاء المنزل



إيطاليا من أشهر المدن التي يتوافر بها في العالم.

ويعود استخدام الألباستر إلى عصور ملوك الفراعنة حيث تم استعماله في صناعة الأواني التي تقدم فيها المشروبات قربانا للآلهة في المعابد القديمة.

كما استخدم الألباستر في الحياة اليومية بالمنازل حيث كانت تصنع منه أواني العطور والزيوت.

يختلف حجر الألباستر بالوانه من الأبيض والوردي والبيج والبني والرمادي والأسود والأخضر.

أفادت مجلة “المنزل الجميل” بأن الألباستر يغزو عالم الأثاث والديكور حالياً لينسج أجواء طبيعية في أرجاء المنزل من ناحية ويضيف عليه لمسة فخامة وأبهة من ناحية أخرى.

وأوضحت المجلة الألمانية أن الألباستر هو حجر ناعم الملمس يمتاز بمظهر أكثر شفافية من الرخام؛ لذا يتم استخدامه في صناعة المصابيح، كما أنه يدخل في صناعة الصحن وأثاث المطابخ. وتعد مدن مثل برلين في ألمانيا وكذلك ميلانو وفلورنسا وليفورنو في

ساعتان من المشاهدة المريحة للأعصاب تكفيان لغسل القلوب من آثار نزيف نفسي للمشاعر

من المشاهدة المريحة للأعصاب تكفيان لغسل القلوب من آثار نزيف نفسي للمشاعر، ساعتان فقط تكفيان للأطمئنان على مصير بطال الفيلم الرومانسي الحالم الضاحك البسيط والمهرج، بدلاً عن اجترار قلق غير مجد على مصير بطل حقيقي يقبع في ظلام شارع بعيد وينتظر الإفراج عن أحلامه البسيطة، التي تقبض عليها لمصوص بشرية بهيئة سياسيين وضعتهم الصدفة حراسا غير أمناء على بوابات الأوطان.

بإمكاننا بعد ذلك أن نحصل على نهاية سعيدة لا تتخطى حدود غرفة المعيشة، هي المسافة الواقعة بين كرسي المشاهدة وأحداث فيلم السهرة القديم، نهاية مخدرة ومريحة للأعصاب، تماماً مثل كوب من شاي الأعشاب الذي نتناوله قبل النوم؛